

صفحات من لبنان

بقلم العميد الركن المتقاعد ادونيس نعمه

الجيش اللبناني منذ أوائله حتى اليوم:
أول أب عرض عسكري واعتماد هذا التاريخ عيداً

ثالثاً: انتقال ما تبقى من المصالح المشتركة الى السلطة المحلية.

رابعاً: التمثيل الخارجي.
رفض الجانب الفرنسي بادئ بدء هذه الطلبات، مقترحاً قبل الدخول في مثل هذه المفاوضات عقد معاهدة تتضمن منح الحكومة الفرنسية مركزاً ممتازاً في الشرق، رامياً من وراء ذلك الى تأمين مصالحه الحيوية في لبنان وسوريا في النواحي الثقافية والاقتصادية والاستراتيجية. لدى إصرار الحكومة الوطنية على وجهات نظرها وصمودها في هذا الاطار بدافع عدالة مطالبها، ونقلها المفاوضات الى فرنسا نفسها لتجري مع الحكومة الفرنسية الموقته مباشرة، اصدرت هذه الاخرة بلاغاً في الصحف في 8 تموز 1945 يتضمن قبولها بتسليم الجيش الوطني الى الحكومتين اللبنانية والسورية، وذلك خلال مدة لا تتعدى الخمسة واربعين يوماً في حدها الاقصى.

تنفيذاً لهذا القرار عينت كل من الحكومات صاحبة العلاقة، اي



رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري وقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب يستعرضان ثلة من القناصة.

برقيةً اصدرتها في 17 حزيران من تلك السنة، وقد تضمن كل من الطلب والبرقية النقاط التالية:
اولاً: تسليم الوحدات اللبنانية العاملة تحت سلطة القيادة الفرنسية مع اسلحتها وذخائرها ومعداتها وثكناتها.
ثانياً: جلاء الجيوش الفرنسية عن الاراضي اللبنانية.



رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح وقائد الدرك فوزي الطرابلسي يعرضون ثلة من القناصة.

الاولى لتسلمها الجيش كرمز للاستقلال والسيادة، وقد استندت في هذا المطلب الى اعتراف الدول الكبرى الحليفة والدول العربية جمعاء باستقلال لبنان هذا من جهة، ومن جهة ثانية الى ان رواتب ونفقات هذا الجيش مدفوعة من خزينة البلاد من اصل ميزانية المصالح المشتركة. كما توصلت الحكومة الى عقد بروتوكول مع السلطة الفرنسية في 16 حزيران 1944 وقّعه الجنرال Paul Emile Marie BEYNET عن الجانب الفرنسي ينص على وضع قسم من الجيش تحت تصرف الحكومة اللبنانية.

في هذه المناسبة جرت حفلة عرض عسكري في الملعب البلدي في بيروت في 17 حزيران 1944 حضرها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء والنواب، وسلم في اثنائها رئيس الجمهورية العلم الوطني الى الزعيم العام فؤاد شهاب (يومئذ الكولونيل شهاب)، كما تخللتها ألعاب رياضية سويدية اشتركت فيها جميع الوحدات اللبنانية.

ثم طلبت الحكومة الوطنية، استناداً الى بروتوكول 16 حزيران، ان يوضع في تصرفها فوج القناصة اللبنانية الاول معززاً بمفرزة مصفحات لاعادة استتباب الامن في منطقة لبنان الشمالي، وقد سبق لهذا الفوج ان قام بأعمال باهرة في البلاد اذ كان قائده يومذاك الضابط جميل لحدود.

المرحلة الثانية: في 29 كانون الثاني 1945 قدمت الحكومة الوطنية رسمياً الى السلطة الفرنسية طلباً يتعلّق بتسليمها الجيش بكامله، واحققت بطلبها هذا

مقام الحكومة الشرعية المعتقلة، وكانت هذه الحكومة مؤلفة من: حبيب ابوشهلا رئيساً، مجيد ارسلان وزيراً للدفاع، بالإضافة الى رئيس مجلس النواب صبري حمادة، ومستشار عسكري هو العقيد فوزي طرابلسي، ومستشار سياسي هو الشيخ خليل تقي الدين.

في 22 تشرين الثاني اعيد رئيس الجمهورية ورفاقه الى الحكم، وقد أخرجوا من المعتقل، فاعتُبر هذا اليوم عيداً وطنياً لذكرى الاستقلال وصدر بذلك مرسوم من مجلس الوزراء.

اول عمل باشرته الحكومة بعد عودتها من المعتقل (في قلعة راشيا) وتسلمها زمام الحكم من جديد هو قيامها بالخطوات

المرحلة الاولى: في 21 ايلول 1943 انتخب المجلس النيابي الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية. لم تكد الحكومة الجديدة تتسلم مقاليد الحكم حتى تأزمت الحالة بينها وبين السلطة الفرنسية المنتدبة خصوصاً بعدما عدلت الحكومة الوطنية في 8 تشرين الثاني 1943 بعض مواد الدستور. اقدمت السلطة الفرنسية في 11 تشرين الثاني على اعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس مجلس الوزراء رياض الصلح والوزراء كميل شمعون وعادل عسيران وسليم تقلا والنائب عبد الحميد كرامي. تشكلت على الاثر حكومة موقته في بشامون (حكومة لبنان الحر) لتقوم



في عيد جلاء الجيوش الاجنبية عن سوريا ولبنان، رئيسا الجمهورية السورية شكري بك القوتلي والجمهورية اللبنانية الشيخ بشارة الخوري يحتفلان بالذكرى.

صفحات من لبنان



المقدم جوزف حرب
في احد العروض
العسكرية تتقدمه
"عزّة الشيطان".



قطعة من القناصة
في احد العروض
العسكرية.

هامش:

مراجع هذه النبذة استقيتها انا من اعمال المؤرخ جوزف نعمة الذي حافظ على كل المستندات من مذكرات الخدمة وغيرها، وممن كانوا معه في اللجنة المختصة كالمؤرخ الدكتور اسد رستم، الشيخ منير تقي الدين المدير العام لوزارة الدفاع الوطني، الامير موريس شهاب المدير العام للأثار وبعض الضباط الكبار في حينه ومنهم: المقدم ابراهيم سمراي، المقدم المتقاعد عزيز قواص، المقدم المتقاعد وديع ناصيف، المقدم المتقاعد يوسف حبيش، المقدم اميل البستاني، العقيد جميل الخطيب، النقيب داود حماد، السيد فؤاد حبيش والنائب ضابط شكيب الخوري.



في الباحة الرئيسية في يوم 15 حزيران 1944: قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب يقدم الى الرئيس بشارة الخوري علم اول وحدة للجيش اللبناني اصبحت في امرة السلطة اللبنانية بقيادة اللواء جميل لحود.

عام 1946 على اثر ابرام اتفاق النقد، وكان ذلك في 24 كانون الثاني 1948. وسلمت القوات العسكرية، البالغ عددها 20 الفا في سوريا، وخمسة آلاف في لبنان، في 25 تموز 1945. اول عمل قامت به القيادة بعد استلام الجيش كان تشكيل دوائر اركان الحرب ومصالح الجيش تمهيدا للاعمال الآتية: اولاً: تنظيم الوحدات تنظيمًا يرتدي طابعاً وطنياً مستقلاً يسمح للجيش بأن يتدبر بنفسه شؤون حياته ومعيشته بعد ان كان تابعاً لقيادة اجنبية. ثانياً: إحداث بعض التعديلات في وحدات الجيش واعطائها وضعاً ملائماً لجغرافية البلاد وامكاناتها. ثالثاً: انشاء مصالح ومؤسسات جديدة بدلا عن المصالح والمؤسسات الفرنسية التي يمكن الجيش الاستغناء عنها. رابعاً: اكمال العدد في بعض الوحدات وإنشاء وحدات جديدة.

اللبنانية والسورية والفرنسية، لجنة رئيسية لدرس كيفية التسليم والتسلم، وكانت مفاوضات اللجان في هذا المجال تدور في فندق مسابكي في شتورا برئاسة الكولونيل فؤاد شهاب عن الجانب اللبناني مع ثلاثة ضباط، وذلك في 12 تموز 1945. وقد شاركت في قسم من هذه المفاوضات لجنة تمثل الجانب البريطاني، وذلك لأن الجيوش الفرنسية في الشرق - بما فيها الجيوش الخاصة - كانت تابعة يومئذ، من ناحية القيادة، للجيش السادس البريطاني.

اما اللجان الرئيسية التي اشرفنا عليها فقد تشكلت منها لجان فرعية في بيروت. خلال المحادثات التي كانت تجري في شتورة اذاعت الحكومة اللبنانية بلاغاً عن هذه المحادثات التي تسلمت بنتيجتها الجيش اللبناني.

وتلا صدور هذا البلاغ مرسوم اصدرته الحكومة عينت بموجبه الزعيم شهاب قائداً للجيش اللبناني والزعيم سليمان نوفل رئيساً لاركان حرب وزارة الدفاع الوطني.

في الاول من آب 1945 استعرض رئيس الجمهورية لأول مرة، امام مبنى وزارة الدفاع الوطني، الوحدات اللبنانية التي انتقلت الى عهدة الحكومة الوطنية، ولأول مرة رفع العلم اللبناني على مبنى وزارة الدفاع الوطني.

وانتقل في 20 تموز 1945 مع هذه الوحدات جميع العتاد والاسلحة والذخيرة والثكنات التي اعترفت السلطة الفرنسية بأنها مبنية من اصل موازنة المصالح المشتركة.

اما الثكنات الباقية فقد وضعتها الحكومة الفرنسية مؤقتاً تحت تصرف الحكومة اللبنانية على سبيل الاعارة لكونها مبنية من اصل موازنة الدفاع الوطني الفرنسي، ثم انتقلت نهائياً الى الحكومة اللبنانية